مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية
اسم الكاتب: د. أنس هشام المملوك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5383
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Effect Of Sector Credit Concentration Risks On Bank Profitability And Risks

An Applied Study On Private Islamic Banks In Syria

Dr. Anas Hisham Al-Mamlouk *

(Received 1 / 12 / 2019. Accepted 2 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

Concentration risk is one of the main reasons that may result in losses that greatly affect the bank, which may threaten the bank's continuity in its business. Achieving a balance between concentration and diversification in the credit portfolio is a very important matter for banks, except that diversifying the credit portfolio requires expertise In different and multiple areas that may not be available to all of the banks in most cases, in addition to the costs of diversification that negatively affect the returns of the credit facilities granted, especially since these returns constitute the most important source of profit for banks, which makes banks tend To focus on its credit portfolios, with the aim of achieving more profits and then achieving better performance, It should be noted that concentration risks were not fully addressed within the first pillar of Basel II decisions, and accordingly, banks should be aware that concentration risks can arise in items both inside and outside the budget in their credit portfolios, Based on the foregoing, the aim of this research is to find out the effect of the concentration of the credit portfolio of banks on the level of the economic sector, where the researcher applied his study to private Islamic banks in Syria listed on the Damascus Stock Exchange where the data of these banks were studied during the period from the beginning of the first year 2011 to the end of 2018 by relying on the Herfindahl-Hirschman - HHI index to measure the concentration of the credit portfolio, The study concluded that there is a direct relationship between the degree of sectoral credit concentration in the credit facilities portfolio and the degree of risk to which the research sample banks are exposed, as well as the absence of a relationship between the degree of sectoral credit concentration in the credit facilities portfolio and the profitability of the portfolio in addition to a direct relationship between the degree of sectoral concentration and performance Research sample banks.

key words: Credit risk: the borrower's inability to meet its financial obligations to the bank.
Credit Concentration Risks: Focusing on one economic sector over another
Means of reducing the risk of credit concentration: diversification in grant operations.

*Assistant Professor- Faculty Of Administrative Sciences - Al-Sham Private University-Damascus-Syria.

أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف

دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية

الدكتور أنس هشام المملوك*

(تاريخ الإيداع 1 / 12 / 2019. قُبِل للنشر في 2 / 2 / 2020)

□ ملخّص □

تعتبر مخاطر التركز أحد الأسباب الرئيسية التي قد ينتج عنها خسائر مؤثرة بشكل كبير على البنك مما قد يهدد استمرار البنك في مزاولة أعماله ، و يعد تحقيق التوازن بين التركز والتنويع في المحفظة الائتمانية أمرًا مهمًا جدًا الأهمية بالنسبة إلى المصارف، إلاَّ أن تنويع المحفظة الائتمانية يتطلب خبراتٍ في مجالاتٍ مختلفةٍ ومتعددةٍ قد لا تتوافر لدى المصارف كّلها في أغلب الأحيان، فضلا عن تكاليف التنويع التي تؤثر سلبًا في عوائد التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ولاسيما أن هذه العوائد تشكل مصدر الربح الأكثر أهمية بالنسبة إلى المصارف الأمر الذي يجعل المصارف تميل إلى التركز في محافظها الائتمانية، وذلك بهدف تحقيق مزيدٍ من الأرباح ومن ثم تحقيق أداء أفضل.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر التركز لم يتم تناولها كلية ضمن الدعامة الأولى في إطار مقررات بازل 2، وبناء على ذلك فإنه يتعين على البنوك أن تكون على دراية بأن مخاطر التركز يمكن أن تنشأ في البنود داخل وخارج الميزانية في محافظها الائتمانية.

وبناء على ما سبق هدف هذا البحث الى معرفة أثر تركز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي، حيث طبق الباحث دراسته على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث درِستْ بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من بداية الأول العام 2011 إلى نهاية عام 2018 من خلال الاعتماد على مؤشر **HHI - Herfindahl-Hirschman** لقياس تركز المحفظة الائتمانية

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية و ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث فضلاً عن عدم وجود علاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية وربحية المحفظة إضافة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز القطاعي وأداء المصارف عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان: عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المصرف.

مخاطر التركز الائتماني: التركيز على قطاع اقتصادي دون اخر.

وسائل الحد من مخاطر التركز الائتماني: التنويع في عمليات المنح.

* **مدرس – كلية العلوم الإدارية – جامعة الشام الخاصة – دمشق– سورية.**

مقدمة:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة.

فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

كان من نتائج تطور الأسواق المالية وازدياد حدة المنافسة فيها أن تراجع الائتمان المصرفي النوعي لكبار العملاء وأصحاب المخاطر المنخفضة، لأن التطورات المستجدة سهلت على هؤلاء العملاء اللجوء المباشر إلى الأسواق والحصول منها على احتياجاتهم من التمويل من خلال إصدار الأوراق التجارية والإسناد واستعمال التوريق بكلفة أقل من كلفة الاقتراض المباشر من البنوك .

هذا التغير في أساليب الحصول على الأموال من قبل عملاء النخبة دعا البنوك إلى البحث عن فرض إقراض بديلة اضطر بها إلى القبول بعملاء أصحاب مخاطر أعلى، الأمر الذي جعل من عملية إدارة المخاطر والسيطرة عليها أمراً حيوياً لاستمرارية البنك، خاصّة وأن ضعف إدارة مخاطر القروض كان دائماً العامل المشترك في إفلاسات البنوك التي حصلت في العالم. وكمثال على ما حدث في السوق العالمي إفلاس البنوك التالية: Northern Rock، Bank of New England، BCCL، Hesitate، Continental Illinois، والتي هي أمثلة على فشل في إدارة مخاطر الائتمان والتوسع غير المنضبط في منح الائتمان..

إن توجهات إدارات المصارف اليوم في مجال إدارة المخاطر التي أصبح تقوم على الربط بين مخاطر الائتمان ودرجة تركزها، وذلك لان الإدارة الكفؤة لمخاطر الائتمان زاد من درجة كفاءة محافظ البنوك وحسن من ربحيتها وخفض من معدلات الذبذبة في الإيرادات وزادت من سيولة رأسمالها واستعماله بطريقة أفضل استفادت منها البنوك وعملائها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة(محمد، 2018) بعنوان: " أثر درجة تنويع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي"

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين درجة تنويع محفظة القروض ومستوى الامان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2009-2016، تمثل المتغير المستقل بدرجة تنويع محفظة القروض وتم قياسه باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان، والمتغير التابع بمستوى الأمان المصرفي وتم قياسه بنسبة حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة الى أن وجود تباين في أثر درجة تنويع محافظ قروض المصارف التجارية السورية الخاصة على مستوى الأمان المصرفي.

2- دراسة (علي، 2015) بعنوان: " أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف – دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تركز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي وفي مستوى خطوط الاعمال وفي أدائها، وتضمنت عينة البحث ستة مصارف تقليدية خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ودرست بيانات هذه المصارف خال المدة الممتدة من بداية الربع الاول للعام 2010 الى نهاية الربع الثاني للعام 2014، اعتمدت الدراسة على مؤشر HHI لقياس تركز المحفظة الائتمانية وعلى نسبة Tobin'sلقياس أداء المصارف

عينة البحث، توصلت الدراسة الى أن تركز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى خطوط الاعمال يؤثر بعلاقة طردية معنوية في أداء المصارف.

3- دراسة(فائق، 2015) بعنوان: " أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة"

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة ومخاطرها في المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري، و بالاعتماد على البيانات المالية في القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف عينة البحث والتي اشتملت على ستة مصارف تجارية خاصة عاملة في القطاع المصرفي السوري، خلال الفترة 2009-2012، وباستخدام الاساليب الاحصائية والبرنامج الاحصائي Spss لاختبار الفرضيات توصلت الدراسة الى أن تنويع محفظة القروض لا يؤثر معنويا في عائد ومخاطر المحفظة في عينة المصارف مجتمعة.

4- دراسة (الطائي،2012) بعنوان: "أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية"

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم التركز الائتماني ومخاطره كما هدفت الى قياس أثر خطر التركز الائتماني في محفظة القروض على ربحية ورأسمال المصارف عينة البحث والتي تمثلت بالبنك الاردني الكويتي وبنك الاسكا ن للتجارة والتمويل الاردني خلال الفترة (2001-2011)، وقد تم قياس درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض للمصارف عينة البحث من خلال مؤشر هيرفندال HHI، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتقدير وتحليل أثر التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض على ربحية المصرف المعبر عنها بصافي الفوائد المتحققة من محفظة القروض، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، اضافة الى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض ورأسمال المصارف التجارية.

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية:

1- دراسة (Bulbul et. al. ,2019) بعنوان: " what influences banks' choiceof credit risk management practices? Theory and evidence"

هدفت الدراسة الى معرفة العوامل المحدد لأساليب ادارة المخاطر في بنوك الادخار الالمانية، حيث اختبرت الدراسة أثر كل من المنافسة المصرفية والتركز القطاعي في محفظة القروض، وتم جمع البيانات لإدارة مخاطرة الائتمان ل249 بنك ادخار ألماني، وتوصلت الدراسة الى أن المنافسة تدفع البنوك لاستخدام أساليب متقدمة لإدارة المخاطر، وأن التركز القطاعي في سوق القروض يعزز المحفظة الائتمانية ولكن لا يقلل المخاطر.

2- دراسة (Belguith & Bellouma, 2017) بعنوان: " The impact of loan portfolio diversification on Tunisian bank's profitability"

هدفت الدراسة الى قياس أثر تنويع المحفظة الائتمانية على ربحية المصارف التونيسية خلال الفترة 2000-2015، وباستخدام سلاسل البيانات المقطعية للبنوك عينة الدراسة توصلت الدراسة الى أن التركز الائتماني المرتفع هو أكثر ربحية من التنويع الائتماني لمحفظة القروض، كما توصلت الدراسة الى وجود أثر ايجابي لتنويع محفظة القروض في تخفيض المخاطر.

3- دراسة(Rao, et.al. 2015) بعنوان:"An investigation of credit borrower concentration"

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التركز الائتماني على الاداء المالي والقروض غير العاملة لعدد من البنوك الصينية خلال الفترة 2006- 2011، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين التركز الائتماني ونسبة القروض غير العاملة ، اضافة الى وجود علاقة سلبية بين التركز الائتماني والاداء المالي للبنوك الصينية.

4- دراسة (Chen, et. Al. 2013) بعنوان:" A new measurement of sectoral concentration of credit portfolios "

هدفت الدراسة الى قياس درجة التركز القطاعي للمحفظة الائتمانية ل16 بنك تجاري من البنوك الصينية خلال الفترة 2007-2011، وتم الاعتماد على مقياس هيرشمان هيرفندال المعدل لقياس درجة التركز القطاعي وتوصلت الدراسة الى أن التركز القطاعي للمحفظة الائتمانية يؤدي الى مخاطر عالية أي أن هناك علاقة طردية بين التركز الائتماني والمخاطر.

مشكلة البحث:

اثرت الازمة الحاصلة في سورية على القطاع المالي ترافقت مع ارتفاع شدة المخاطر المصرفية و انعكست بذلك على القطاع المصرفي وترافق ذلك مع تبني المصارف محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة تتسم بارتفاع معدلات التركز مترافقة مع ازدياد احتساب مخصصات على الديون الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية خاصة والمصارف السورية عامة، وترافق ذلك مع السعي فقط لتحقيق ارباح عالية متزامنة مع عدم اتباع الاعراف المصرفية المبنية على قواعد المنح الآمن والتركيز في منح التسهيلات الائتمانية على قطاعات اقتصادية معينة دون أخرى قد يؤدي إلى تعثر المصارف وارتفاع درجة مخاطر التعثر، وبناءً على ذلك تتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

1. ما هو أثر التركز في التسهيلات الائتمانية في ربحية المحفظة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة؟

2. ما هو أثر التركز في التسهيلات الائتمانية في مخاطر المحفظة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة؟

3. ما هو أثر التركز في التسهيلات الائتمانية على اداء المحفظة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة؟

أهمية البحث و أهدافه:

تتجلى أهمية البحث في تناوله لموضوع يتعلق في أهمية استراتيجية تنويع محفظة التسهيلات الائتمانية وأثرها في عائد ومخاطر المحفظة، بالنسبة للمصارف الخاصّة الاسلامية في القطاع المصرفي السوري وامكانية الاستفادة من نتائجه من قبل مديري المحافظ الائتمانية، ومديري المخاطر في المصارف الاسلامية الخاصة.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بالآتي:

1. التعرف على ماهية المخاطر الائتمانية وخاصة مخاطر التركز الائتماني.
2. التعرف على كيفية معالجة مخاطر التركز الائتماني واهم الاساليب المتبعة لتقليل مستوى التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية.
3. قياس درجة التركز الائتماني في المصارف الاسلامية السورية وتأثيرها على الربحية وبيان درجة العلاقة بينهما.
4. قياس درجة التركز الائتماني في المصارف الاسلامية السورية وتأثيرها على المخاطر وبيان درجة العلاقة بينهما.
5. تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات للمصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري لوصول إلى الشكل الأمثل لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية بحيث يحقق أعمى عائد بأقل مخاطر ممكنة.

فرضيات البحث:

استناداً الى مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى H0-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز محفظة التسهيلات الائتمانية في مخاطر المحفظة لمصارف عينة البحث مجتمعة.

الفرضية الثانية H0-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز محفظة التسهيلات الائتمانية في عائد المحفظة لمصارف عينة البحث مجتمعة.

الفرضية الثالثة H0-3:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز محفظة التسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف عينة البحث مجتمعة.

منهجية البحث:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السّوري والبالغ عددها 14 مصرف، أما عينة البحث لقد تمّ الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث، وقد قام الباحث باختيار ثلاث مصارف لتطبيق الدراسة عمليا وهي: **(مصرف البركة، مصرف الشام، مصرف سورية الدولي الاسلامي).**

منهج البحث:

اعتمد الباحث في تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته على المنهجية التالية:

الجانب النظري :اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات المحكمة والدراسات السابقة من أجل التوصل إلى معرفة أثر تركز محفظة التسهيلات الائتمانية في عائد ومخاطر واداء المحفظة.

الجانب العملي :المتمثل بدراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات المالية على القوائم المالية الرسمية الصادرة عن هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية، وتم الاعتماد على البيانات الربعية – المصارف عينة البحث لمدة أربع سنوات في الفترة الزمنية الممتدة من 2018 -2011 للقوائم المالية، وقد تم استخدام الاسلوب الكمي من خلال اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية والبرنامج الإحصائي (E-Views) من خلال استخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel data) .

متغيرات البحث:

يتضمن هذا البحث نوعين من المتغيرات المستقلة والتابعة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1- خطر المحفظة الائتمانية وسيتم قياسه من خلال النسبة التالية:

خطر المحفظة الائتمانية = اجمالي القروض غير العاملة / اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة

2- عائد المحفظة الائتمانية وسيتم قياسه من خلال النسبة التالية:

عائد المحفظة الائتمانية= اجمالي ايرادات المحفظة الائتمانية/ اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة

3- ربحية المصرف المقاسة من خلال النسبة التالية:

ROA= صافي الربح/ اجمالي الاصول.

ثانيا: المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع بالتركز في المحفظة الائتمانية والذي سيتم قياسه من خلال استخدام مقياس هيرشمان هيرفندال من خلال المعادلة التالية:[1]

$$HHI= \sum_{i=1}^{n}(\frac{xi}{x})^2$$

طرائق البحث: تم الاعتماد على سلاسل البيانات المقطعية (Panel data) التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية حيث تشير هذه السلاسل الى بيانات متعددة الابعاد يتم جمعها على فترات زمنية متعددة ولمجموعة من الوحدات، ويتميز التقدير بحسب البيانات المقطعية بانه يعطي نتائج أكثر دقة كون هذه البيانات تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والبعد المقطعي في الوحدات المختلفة، كما انها تعطي بيانات أكثر فائدة و أقل ارتباط بين المتغيرات وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.[2]

ويمكن اجراء تحليل انحدار البيانات المقطعية من خلال نموذج الانحدار التجميعيOLS أو نموذج الاثار الثابتةFixed effect أو نموذج الاثار العشوائية Random effect، ولاختبار النموذج الامثل من بين النماذج السابقة نقوم باختبار الأثار الثابتة والعشوائية في النموذج والوصول الى النموذج الامثل الذي يحقق أقل قيمة لمعايير المعلومات المتمثلة بالمقاييس الثلاثة (Akaike info criterion- Schwarz criterion- Hannan Quinn criter).

الاطار النظري:

أولا – المخاطر الائتمانية:

أ-تعريف المخاطر الائتمانية:

عرفت المخاطر الائتمانية بأنها الخسارة التي تنشأ بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض على دفع التزاماته المالية، مما يؤدي إلى خسارة مالية، وتعرف مخاطر الائتمان أيضاً في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، حيث إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أ عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده. ولا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

وبناء على ما تقدم فان مخاطر الائتمان تتمثل بعجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وتنشأ مخاطر الائتمان لأسباب متعددة يمكن تحديدها بالآتي:

1-تركز المصارف في منح قروضها على مناطق جغرافية محددة أو على نشاطات اقتصادية محددة، فالتوزيع غير المنتظم للقروض قد يؤدي إلى زيادة المخاطر والسبب في ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلبا على تركز القروض في مناطق جغرافية معينة أو نشاطات اقتصادية.

2-تساهل المصارف في منح القروض ما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة وينجم عن ذلك زيادة مخاطر عدم السداد بحيث تكون نسبة خسائر القروض أعلى من المصارف الأخرى.

[1] **Hayden,E, Porath, D, Westernhgen, V.N,"Dose Diversification improve the performance of german banks?", Banking and financial studies, No 5, 2006, P. 9.**

[2] **Zulfikar Rizka<" Estimation Model and selection method of panel data regression", universitas Islam Kalimantan MAB Banjarmasin.**

3-قيام المصرف بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الأجنبي ما يعرضها إلى مخاطر الدول التي تنشأ عن عدم قدر المقترض الأجنبي على تحويل القيمة بالعملة الأجنبية بسبب إجراءات المنع لتحويل العملة الأجنبية التي يحددها البنك المركزي في ذلك البلد.

ب- أنواع المخاطر الائتمانية :

إن أغلبية المصارف تدير مخاطرها في ظل ظروف العمل العادية، على مستويين ،مستوى المقترض ومستوى المحفظة، حيث يستخدم موظفو الائتمان نظام تقييم للمخاطر الائتمانية النوعية **grading system** للمقترض للحكم على ملاءة المقترض والتي تعتبر من أهم ،احدث الاختبارات ،ونموذج كمي لقياس المخاطر الائتمانية للمقترض والتي تسمى احتمالية التعثر (PD) ،إما نظام إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة(PDS) فانه يستخدم احتمالات تعثر المقترضتين وعديد من عوامل الخطر بعد مراعاة عامل الترابط بين عوامل الخطر للوصول إلى القيمة المعرضة(**VAR**)3.

ومن هنا تتحدد المخاطر الائتمانية بحجم الخسائر الناتجة عن عجز مقترض ما عن سداد التزاماته مما يؤدي إلى تدهور الجودة الائتمانية للمقترض وتصنيفه ضمن قائمة الديون المتعثرة المحددة من قبل المصرف المركزي، إما ديون معدومة أو مشكوك بتحصيلها.

ومن هنا يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة مخاطر:

1-مخاطر العجز عن السداد:

هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه: عدم الالتزام بالدفع، الدخول في إجراء قانوني، العجز عن السداد (أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة القيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعا لظروف السوق).

وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا ان معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

2-مخاطر التحصيل:

إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت وذلك نتيجة لمخاطر التركزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر كبيرة جداً. وتحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر باللجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها والذي يجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة جداً4.

[3]- March2003'P2.،Technical Paer on Credit Stress- testing ،Monetary AUTHORITY Of Singapore

[4]- رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006.ص91-93

3-مخاطر التركزات الائتمانية: [5]

عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى المصرف بشكل عام، على مستوى الصناعة(قطاعات)، أو على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

ثانياً – ماهية مخاطر التركز الائتماني :

تعرف مخاطر التركز بانها نظام مصرفي يقوم بوصف مستوى المخاطرة في محفظة البنك الناشئة عن التركيز على طرف أو قطاع أو بلد واحدى وتنشأ المخاطرة من الملاحظة بأن المحافظ الأكثر تركيزًا تكون أقل تنوعًا وبالتالي فإن العوائد على الأصول الأساسية تكون أكثر ارتباطًا.

عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى المصرف بشكل عام، على مستوى الصناعة(قطاعات)، أو على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وان زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل. وتنشأ مخاطر التركز نتيجة اعتماد البنوك في مزاولة نشاطها الائتماني وتوظيف اموالها في قطاعات او انشطة محدودة للغاية او على مصادر محدودة للحصول على التمويل او الخدمات الاخرى اللازمة لمزاولة انشطتها.

وبهذا يتضمن التركز الائتماني في6:

– تركز توظيفات المصرف لدى عميل واحد أو الأطراف المرتبطة به، أو لدى قطاع معين) صناعي، تجاري، (... يضم أطرافًا يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبطًا بعوامل مشتركة، مثل النشاط الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملة،... الخ

– تركز الائتمان المبني على عوامل خطر شائعة مثل مخاطر السوق، ومخاطر السيولة،... الخ التي تؤدي بدورها إلى ظهور مخاطر الائتمان، اذ ان مخاطر التركز الائتماني لدى عميل نشاطه الاقتصادي عرضة للتقلبات الاقتصادية أو يتمتع بملاءة مالية ضعيفة أقل من مخاطر التركز الائتماني لدى عميل يتمتع نشاطه الاقتصادي بالاستقرار أو يتمتع بملاءة مالية عالية .هذا يعني أن مخاطر التركز الائتماني تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية التي تؤثر في التدفقات النقدية المتاحة لسداد الدين أو خدمته.

ولكن أيًا كان الحال فإنه في حالة التنويع ينخفض أثر تعثر أحد العملاء في خدمة دينه على المحفظة الائتمانية للمصرف.

---

[5] – تشير إلى مخاطر التركز التي قد تنشأ عن التداخل بين التوظيفات المختلفة عبر فئات مخاطر مختلفة ناشئة عن معامل مخاطر مشترك أو تداخل بين معاملات المخاطر، على سبيل المثال قد تنشأ مخاطر التركز من معامل مخاطر واحد حيث أن توظيفات البنك لدى منشأة ما غير مبوبة في مكان واحد(المسجلة في كل من المحفظة المحتفظ بها لأغراض المتاجرة ، والمحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة). في هذه الحالة تنشأ مخاطر التركز في فئة مخاطر الائتمان وكذا مخاطر السوق . على سبيل المثال عندما يقوم البنك بمنح قرض او تسهلات ائتمانية فضلا عن الاستثمار في أسهم نفس الشركة ، فإن هذه المراكز تتأثر سلبا عند تدهور الجدارة الائتمانية للشركة.

[6] – طارق الله خان، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية ، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جدة، 2003.، ص38.

وتبرز المخاطر الائتمانية عند اختلال التوازن بين التركز والتنوع الائتماني فزيادة حدة التركز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية في حين تشير زيادة درجة التنوع الائتماني إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، فالتركز هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني، ولهذا غالبا ما تقوم المصارف عند رمس السياسة الاقراضية بتحديد حدود التركز الائتماني من نواحي وجوانب متعددة تختلف بحسب الزبون الواحد وحجم الموجودات ونوع النشاط والضمانات المقدمة ، وبناء على ما تقدم يمكن اعتبار مخاطر التركز الائتماني من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة جدا نسبة إلى رأس المال أو إلى إجمالي الموجودات ويمكن تقسيم تركز الائتمان أيضا على مجموعتين رئيسيتين هما:

1- تركز الائتمان الشائع: ويتضمن تركز الائتمان في أفراد أو شركات أو أن يكون التركز على قطاع اقتصادي معين مثل قطاع الصناعة أو العقارات. الخ.

2- تركز الائتمان المبني على عوامل خطر شائعة أو ذات علاقة مباشرة: ويختلف عذا النوع عن سابقه إذ لا يكون هناك تركز ائتماني مباشر يؤدي إلى حدوث مخاطر الائتمان وإنما يكون هناك عوامل أخرى تؤدي إلى حدوث المخاطر الائتمانية مثل العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

ثالثاً- المتطلبات الكمية لقياس مخاطر التركز الائتماني:

بالإضافة إلى التعليمات الصادرة من البنوك المركزية البنوك بشأن متابعة ، والتحكم في مخاطر التركز من خلال الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به وفقاً لقرار مجلس إدارة البنوك المركزية الصادر بتاريخ 7 فبراير 2006 ، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي وذلك وفقاً للتعليمات المتعلقة بتوظيفات البنوك لدى الدول Country Limits ، يتعين على البنوك قياس مخاطر التركز الائتماني لديها كلا من مخاطر التركز الفردي Single name concentration، ومخاطر التركز القطاعي Sectoral Concentration) واحتساب متطلبات رأس المال لتلك المخاطر. كما يتعين على البنوك إجراء اختبارات التحمل لمخاطر التركز بصفة دورية.

1- قياس مخاطر التركز الفردي:

لأغراض دراسة الأثر الكمي يجب على البنوك قياس مخاطر التركز الفردي باستخدام الخيارين التاليين، وسيقوم البنوك المركزية بأخذ الخيار الأكثر تحفظاً في الاعتبار.

الخيار الأول: أسلوب الجزيئات المعدلة (Granularity Adjustment(GA)

يتعين على البنوك استخدام أسلوب الجزيئات المعدلة(GA). (Granularity Adjustment لقياس مخاطر التركز الفردي Name concentration، والتي تعكس تقدير لمتطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركز في محفظة قروض الشركات فقط .. ويتم احتساب الجزيئات المعدلة Granularity Adjustment (والتي تمثل قيمة رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التركز) وفقاً للمعادلة التالية:

$$EAD = GA \times \text{Herfindahl Index} \times C\,(1)$$

حيث :

EAD تمثل إجمالي توظيفات البنك لدى الشركات فقط (متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، وبدون خصم المخصصات.

وتتضمن التوظيفات كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة ، التسهيلات الائتمانية، القروض ، ادوات الدين ، الأسهم ، البنود خارج الميزانية ، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي .

Herfindaht Index (HI) (مؤشر هيرفاندال):

الذي يقيس إلى أي مدى يمثل عدد قليل من العملاء جانب كبير من توظيفات البنك. وتقع هذه النسبة بين صفر (وتشير إلى أدنى مستوى من التركز) وواحد صحيح (وتشير إلى أعلى مستوى التركز لدى البنك).

ويتم حساب مؤشر هيرفاندال Herfindaht Index (HI) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} EAD^{2}}{\left(\sum_{i=1}^{n} EAD\right)^{2}} \quad (2)$$

C يمثل الحد الثابت* ، والذي يتم تحديده وفقا للجدول التالي:

احتمال التعثر PD	0.5%	1%	2%	3%	4%	5%	6%	7%	8%	9%	10%
الحد الثابت C	0.773	0.784	0.848	0.885	0.909	0.927	0.939	0.948	0.955	0.959	0.963

بناء على قيام البنوك المركزية بالزام البنوك باتباع الطريقة المعيارية في المرحلة الأولى من تطبيق مقررات بازل 2، فإن البنوك سوف تقوم بحساب معدل احتمال التعثر لديها PD، وذلك لأغراض قياس مخاطر التركز باستخدام أسلوب الجزيئات المعدلة (Granularity Adjustment) على أساس متوسط (ثلاث سنوات) لنسبة الديون المتعثرة الجديدة التي حدثت خلال العام السيىء إجمالي محفظة القروض في بداية العام على أن يكون الحد الأدنى لمعدل احتمال التعثر هو (0.5 %) . وتعرف الديون المتعثرة الجديدة في هذا الشأن على أنها رصيد القروض التي استحقت خلال العام ولم يتم سدادها خلال مدة تزيد عن 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق . وبناء على معدل احتمال التعثر PD (المحسوب) يتم تحديد مقدار الحد الثابت من الجدول السابق.

الخيار الثاني : أسلوب مؤشر التركز الفردي (Individual Concentration Index Approach(ICI):

يجب على البنوك تطبيق أسلوب مؤشر التركز الفردي (ICT) لقياس مخاطر التركز الفردي لتقدير متطلبات رأس المال المقالة مخاطر التركز بالمحفظة الإئتمانية. ويتم احتساب مؤشر التركز الفردي (C) باستخدام مؤشر هيرفاندال Herfindaht Index(HI) (IV) ومعامل التعديل Adjustment Factor (AF) ، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^{2}}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^{2}} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^{2}}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100 \quad (3)$$

حيث:

X تمثل اجمالى توظيفات البنك لدى كل عميل أو عملاء مرتبطين ضمن اكبر 1000 عميل بمحفظة التجزئة والشركات متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة). على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم اخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار) .

***والذي يعتمد على احتمال التعثر (PD)، معامل الارتباط ما يشير إلى الارتباط بين تعثر العملاء ومحددة عند 18 %)، الخسائر التي تحملها البنك عند تعثر العملاء ومحددة عند 45%.**

ويتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة ، التسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

$\sum Y$ تمثل إجمالي التوظيفات في كل من محفظتي الشركات والتجزئة على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم اخذ اي نوع من الضمانات في الاعتبار) .

ويتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة ، التسهيلات الائتمانية ، القروض ، أدوات الدين ، الأسهم ، البنود خارج الميزانية ، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي .

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، فإنه يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الائتماني (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولى لمحفظتي الشركات والتجزئة) من خلال الجدول التالي (جدول رقم 1) والذي يبين العلاقة بين مؤشر التركز الفردي (ICI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركز.

جدول رقم 1

مؤشر التركز الفردي ICI (%)	رأس المال المطلوب (%)
$0.1 \geq ICI > 0.0$	0
$0.2 \geq ICI > 0.1$	2
$0.4 \geq ICI > 0.2$	4
$1.0 \geq ICI > 0.4$	6
$100 \geq ICI > 1.0$	8

2- قياس التركز القطاعي:

يتعين على البنوك استخدام طريقة مؤشر التركز القطاعي (Sectoral concentration Index) SCI لقياس مخاطر التركز على المستوى القطاعات الاقتصادية، لتقدير متطلبات رأس المال لمقابلة هذا النوع من المخاطر و يجب أن يكون النطاق الذي يتم على أساسه حساب مؤشر التركز القطاعي هو إجمالي توظيفات البنك في الشركات بالنسبة للعشرين قطاع المبينة بالمرفق رقم 2. ويتم حساب مؤشر التركز القطاعي (SCI) وفقاً للمعادلة التالية:

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} x\right)^2} \times 100 \quad (4)$$

حيث:

X تمثل قيمة التوظيفات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المحددة (20 قطاعاً) ، على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفف المخاطر (لا يتم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار) . ويتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة ، التسهيلات الائتمانية ، القروض ، أدوات الدين ، الأسهم ، البنود خارج الميزانية ، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي .

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة السابقة، يتم تحديد رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز القطاعي(كنسبة من متطلبات رأس المال المخاطر الإئتمان بالدعامة الأولى لمحفظة الشركات من خلال الجدول التالي (جدول رقم 2) الذي يمثل العلاقة التي تربط بين مؤشر التركز القطاعي (SCI) ورأس المال المطلوب.

جدول رقم 2

مؤشر التركز القطاعي SCI (%)	رأس المال المطلوب (%)
$12 \geq SCI > 0$	0
$15 \geq SCI > 12$	2
$20 \geq SCI > 15$	4
$25 \geq SCI > 20$	6
$100 \geq SCI > 25$	8

3- **اختبارات التحمل:**

بالإضافة إلى الطرق الكمية لقياس مخاطر التركز التي سبق تناولها ، فإن البنوك يجب أن تطبق اختبارات تحمل بصفة منتظمة كأداة لإدارة مخاطر التركز، على أن تكون هذه الاختبارات مصممة جيدة وشاملة، وان يتم تطبيقها على كافة محافظ البنك. وبصفة عامة ، في الظروف الاقتصادية العادية ، فإن أية تركزات في المحافظ لدى البنوك من غير المتوقع أن يظهر لها تأثير سلبي ملموس على أداء وجودة هذه المحافظ، وبالتالي فإن مخاطر التركز في المحافظ لدى البنك في ظل هذه الظروف تكون كامنة. إلا أن مخاطر التركز الحقيقية يمكن أن تنشأ في حالة وجود ظروف اقتصادية غير مواتية حيث أنه في هذه الحالة تزيد مخاطر احتمال تعثر / أو التعثر الفعلي للعملاء المرتبطين Connected Exposure ، أو التوظيفات التي يوجد بينها ارتباط من نوعا ما Correlated exposures في وقت واحد.

رابعاً – وسائل الحد من التركز الائتماني : [7]

خلص تقرير لجنة بازل الصادر عام 2003 إلى أن أسباب تعير المصارف تكمن في عدم كفاية إدارة ورقابة الائتمان وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة لتحقيق معدلات ربحية عالية فضلا عن عدم اتباع القواعد والأعراف المصرفية السليمة عند منح الائتمان أو التركيز في منح الائتمان سواء النوعي أو الجغرافي فضلا عن وجود ضغوط سياسية على المصارف الحكومية لمنح قروض تتجاوز الحد المسموح به من قبل البنوك المركزية إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق وبسعر الصرف.. الخ.

ولهذا لجأت المصارف إلى عدة وسائل لتخفيض خطر التركز الائتماني ومن أبرز هذه الوسائل:

1-التنويع في محفظة القروض: يحقق التنويع فائدة كبيرة للمصارف من خلال توزيع القروض على أنواع مختلفة من المقترضين وقطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة.

وتقوم فكرة تنويع المخاطر على :

- تحليل محفظة القروض بحسب الأنشطة الاقتصادية (صناعة – تجارة – عقارات – زراعة ...)
- تحليل محفظة القروض بحسب آجال القروض الممنوحة (قصيرة – متوسطة – طويلة) .
- تحليل محفظة القروض بحسب حجم الزبائن (صغير – كبير) .
- تحليل محفظة القروض بحسب نوعية العملة الممنوح بها القروض) العملة المحلية – العملة الأجنبية مثل الدولار الأمريكي – اليورو – الجنيه الإسترلين..)

---

(7) **الطائي، سجى فتحي محمد يونس، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ، ورأسمال المصارف التجارية : دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي، تنمية الرافدين، العدد 35 المجلد 6، 2008 ، الصفحات114-104 .**

- تحليل محفظة القروض بحسب الدول، يضيف الإقراض إلى الحكومات الأجنبية وشركات القطاع الخاص الأجنبية بعدا جديدا لخطر الائتمان وهو خطر الدول.

ويعد التنويع من أهم أساليب السيطرة على مخاطر التركز الائتماني إذ أن التركيز على منح القروض لقطاعات اقتصادية معينة قد يؤدي تعثر تلك القروض في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم والكساد المالي لذلك على المصارف اللجوء إلى اتباع سياسة التنويع الجغرافي والتنويع القطاعي عند منح القروض بهدف توزيع المخاطر على قطاعات عديدة وكذلك على مناطق جغرافية مختلفة لأن الخطر قد يظهر في قطاع معين أو في منطقة معينة وهو أسلوب تقليدي للحماية من الخطر، وتشير الإحصائيات إلى أن المصارف التي لها نشاطات في عدة مناطق جغرافية تتميز بالاستقرار في تحقيق الأرباح.

2- **التقييد** : نظرا للتغيرات غير المتوقعة في الظروف المالية للشركات والصناعات والمناطق الجغرافية لا بد من وضع نظام لتحديد السقوف الائتمانية لكل أنواع القروض ويمكن للمصارف أن تحد السقف الائتماني بطرائق مختلفة وبمستويات مختلفة فضلا عن وضع شروط على القروض الكبيرة ونسبتها من إجمالي القروض، ويعود السبب الجوهري لهذا التقييد إلى تحديد تعرض المصرف للخسائر الناجمة عن القروض والمتأتية من زبون واحد أو مجموعة زبائن تكون ظروفهم المالية مترابطة.

ومن أهم الاعتبارات التي يجب التركيز عليها هو تحديد حدود التركز الائتماني إذ يتعين على المصارف أن تحدد حدود تركز قصوى لكافة أنواع النشاط (سواء للزبون الواحد أو النشاط) على وفق إمكانياتها وظروفها الخاصة، فالدقة في معالجة مخاطر التركز يجنب المصرف جانبا من المخاطر الائتمانية وتشمل حدود التركز الآتي :

أ- تحديد السقف الائتماني للمصرف والذي يعبر عنه بنسبة من الودائع أو رأس المالي أو إجمالي الموجودات مع مراعاة طلبات الائتمان ودرجة تقلب الودائع.

ب- تحديد السقف الائتماني بحسب المناطق الجغرافية الذي يرتبط بحجم وتطور النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يتواجد فيها فرع المصرف.

ت- تحديد السقف الائتماني بحسب مواعيد الاستحقاق وتحديد مواعيد الاستحقاق على أساس المصدر المتوقع للسداد.

ث- تحديد السقف الائتماني لكل زبون بما يتلاءم مع قدرته الائتمانية الفعلية وعدم تجاوزها وإلا كانت النتيجة تعثره وعدم قدرته على سداد التزاماته.

ج- تحديد السقف الائتماني بحسب نوع الضمان من خلال اعتماد أنواع متعددة من الضمانات المقبولة وتحديد نسبة منخفضة من القروض للضمانات غير المرغوب فيها.

3- **التغطية:** وتستخدم بوصفها أسلوبا للسيطرة على مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ونقص السيولة في المصارف ويأخذ أسلوب التغطية صور متعددة منها:

- الموائمة بين القروض ومصادر الأموال من حيث الحجم وآجال الاستحقاق.
- تحصيل القروض بالعملة نفسها التي تم منحها بها.
- استخدام سعر الفائدة المعوم ولاسيما في القروض ذات الآجال الطويلة.
- تحويل خطر تغيرات أسعار الفائدة بالتحوط في العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات.
- تحويل خطر الائتمان من خلال بيع القروض (التوريق).
- الحد من الإقراض للأطراف ذوي العلاقة

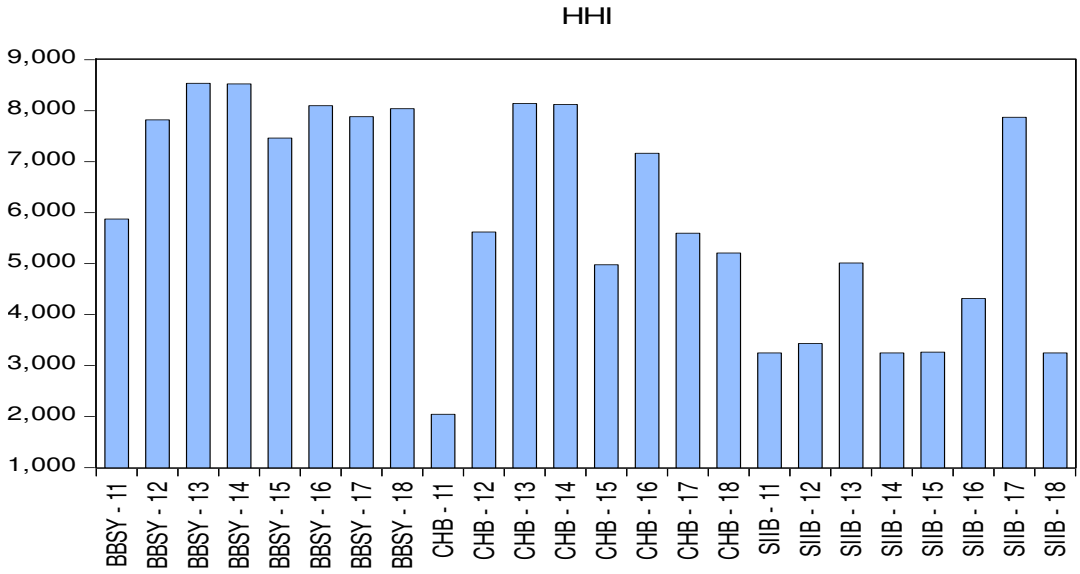
ويعد أحد الأشكال الخطيرة لتعرض المصرف للمخاطر ويشمل الأطراف ذوي العلاقة شركاء المصرف والمساهمين الرئيسين والمدراء والرؤساء التنفيذين وغيرهم.

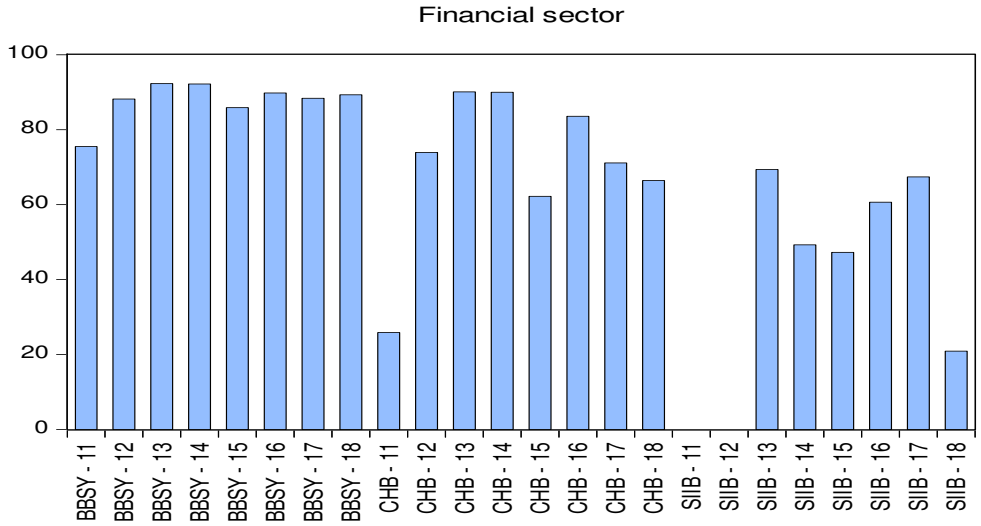
النتائج والمناقشة:

أ-قياس مؤشر التركز في المصارف الاسلامية السورية:

سيتم قياس درجة التركز في منح التسهيلات الائتمانية لمصارف عينة البحث اعتمادا على البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاعتماد على مقياس **هيرشمان HHI** ونلاحظ من خلال الرسم البياني أن قيم المؤشر تجاوزت الحد الأعلى للتركز في كافة المصارف الاسلامية، حيث كانت أغلب الائتمانات الممنوحة للقطاع المالي، حيث كانت وسطي نسبة الائتمانات الممنوحة للقطاع المالي خلال فترة الدراسة في بنك البركة BBSY 87.7% من اجمالي الائتمانات الممنوحة أي أن 12.3% من الائتمانات موزعة على بقية القطاعات الصناعي والتجاري والعقاري والزراعي بينما في بنك الشام 70.4CHB% نسبة الائتمانات الممنوحة للقطاع المالي و29.6% نسبة الائتمانات الموزعة على بقية القطاعات، أما في بنك سوريا الدولي الاسلاميSIIB 52.5% وسطي نسبة الائتمانات الممنوحة للقطاع المالي و47,5% نسبة الائتمانات الموزعة على بقية القطاعات.

ونلاحظ في الرسم البياني التالي نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المالي في المصارف عينة البحث.





نلاحظ ارتفاع نسبة الائتمانات الممنوحة للقطاع المالي من اجمالي المحفظة الائتمانية حيث ان اعلى نسبة بلغت 92% في بنك البركة خلال العامين 2013و 2014.

ب- اختبار الفرضيات:

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام سلاسل البيانات المقطعية (Panel data) لعينة الدراسة المؤلفة من المصارف الاسلامية الخاصة العاملة في سوريا (بنك البركة، بنك الشام، بنك سوريا الدولي الاسلامي) خلال فترة الأزمة(2011-2018).

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وخطر المحفظة الائتمانية.

Dependent Variable: RISK
Method: Panel Least Squares
Date: 12/04/19 Time: 15:27
Sample: 2011 2018
Periods included: 8
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 24
Period SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0235	2.566243	0.066049	0.169498	P_HHI
0.0025	3.724587	3.928006	14.63020	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

24.71042	Mean dependent var	0.846634	R-squared
16.64508	S.D. dependent var	0.728661	Adjusted R-squared

7.461283	Akaike info criterion	8.670461	S.E. of regression
8.001225	Schwarz criterion	977.2997	Sum squared resid
7.604530	Hannan-Quinn criter.	-78.53540	Log likelihood
1.614750	Durbin-Watson stat	7.176471	F-statistic
		0.000765	Prob(F-statistic)

– نلاحظ من خلال قيمة واشارة معامل الانحدار لنسبة تركز المحفظة الائتمانية والتي تساوي تقريبا 0.17 أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية وخطر المحفظة المقاس بنسبة (اجمالي القروض غير العاملة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية) أي أن زيادة تركز المحفظة الائتمانية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة نسبة الخطر 17%، ونلاحظ أن هذه العلاقة معنوية وذات دلالة احصائية لان قيمة احتمالية معامل الانحدار تساوي 0.02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

بناء على ماسبق يمكن قبول الفرضية التالية:

يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وخطر المحفظة الائتمانية.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وعائد المحفظة الائتمانية.

Dependent Variable: RETURN
Method: Panel Least Squares
Date: 12/04/19 Time: 15:45
Sample: 2011 2018
Periods included: 8
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 24

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2230	1.254034	0.000256	0.000321	P_HHI
0.0003	4.247827	0.016138	0.068550	C

0.087667	Mean dependent var	0.066713	R-squared
0.026266	S.D. dependent var	0.024291	Adjusted R-squared
-4.386045	Akaike info criterion	0.025945	S.E. of regression
-4.287874	Schwarz criterion	0.014809	Sum squared resid
-4.360001	Hannan-Quinn criter.	54.63255	Log likelihood
1.516024	Durbin-Watson stat	2.572600	F-statistic
		0.022992	Prob(F-statistic)

– نلاحظ من خلال قيمة واشارة معامل الانحدار لنسبة تركز المحفظة الائتمانية أن هناك علاقة طردية ضعيفة جدا بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية وعائد المحفظة المقاس بنسبة (اجمالي ايرادات المحفظة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية) ، ونلاحظ أن هذه العلاقة غير معنوية وليس لها دلالة احصائية لان قيمة احتمالية معامل الانحدار تساوي 0.22 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

بناء على ماسبق يمكن قبول الفرضية التالية:

لا يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وعائد المحفظة الائتمانية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وربحية المصرف.

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 12/04/19 Time: 15:55
Sample: 2011 2018
Periods included: 8
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 24
Linear estimation after one-step weighting matrix
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.032875	0.003587	0.018055	P_HHI
0.0001	5.471378	0.197090	1.078352	C

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

2.914437	Mean dependent var	0.900177	R-squared
2.876410	S.D. dependent var	0.846937	Adjusted R-squared
18.48548	Sum squared resid	1.110119	S.E. of regression
1.685708	Durbin-Watson stat	16.90815	F-statistic
		0.000003	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

2.152083	Mean dependent var	0.805624	R-squared
1.269089	Durbin-Watson stat	20.51229	Sum squared resid

– نلاحظ من خلال قيمة واشارة معامل الانحدار لنسبة تركز المحفظة الائتمانية والتي تساوي تقريبا 0.02 أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية وأداء المصرف المقاس بنسبة (العائد الى الاصول) أي أن زيادة تركز المحفظة الائتمانية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة ربحية المصرف 2%، ونلاحظ أن هذه العلاقة معنوية وذات دلالة احصائية لان قيمة احتمالية معامل الانحدار تساوي 0.02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

بناء على ماسبق يمكن قبول الفرضية التالية:

يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وربحية المصرف.

الاستنتاجات والتوصيات:

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث بالنقاط الآتية:

1- تبين من خلال الدراسة الاحصائية وبالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الاسلامية للمصارف الثلاثة انه:

- يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وخطر المحفظة الائتمانية.
- لا يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وعائد المحفظة الائتمانية.
- يوجد علاقة ذات دالة إحصائية بين نسبة تركز المحفظة الائتمانية في المصارف الاسلامية على المستوى القطاع الاقتصادي وربحية المصرف.

2- تفاوتت المصارف عينة البحث من حيث درجة التركز في محافظها الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي، وهذا طبيعي باعتبار أن لكل مصرف سياساته واجراءاته في المنح والتي تحدد أرباحه المستهدفة في ظل درجة مخاطرة معينة يكون المصرف جاهزاً لتحملها.

التوصيات :

1- انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها من واقع تحليل بيانات مصارف عينة البحث، يمكننا أن نوصي المصارف الاسلامية عينة البحث بشكل خاص بضرورة ابداء اهتمام خاص بتنويع محافظها الائتمانية لما لذلك من آثار إيجابية على المدى الطويل.

2- إن التركز في المحافظ الائتمانية للمصارف عينة البحث قد أثر وبشكل إيجابي ومعنوي على أدائها، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ التركز لا يحمل في طياته مخاطر يمكن أن تفوق العائد الذي تحققه هذه المصارف عند درجة تركز ائتماني معينة.

3- على المصارف الاسلامية أن تبدأ تدريجياً بتنويع محافظها الائتمانية بالشكل الذي يكسبها الخبرات اللازمة للإفادة من التنويع في إدارة المخاطر الائتمانية من جهة، وتلافي ارتفاع التكلفة من جهة أخرى، ولاسيما أن زيادة الخبرة في التنويع في هذا المجال ستؤثر تأثيراً فعالاً في انخفاض التكلفة على المدى الطويل.

4- يعتمد مقدار متطلبات كفاية رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركز على مدى تنوع محافظ البنك بشكل كافي لذلك يجب على مصرف سورية المركزي ان تبنى متطلبات رأس المال في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازل2 على أساس أسلوب يفترض وجود تنوع كامل الأنشطة البنوك (Asymptotic Single Risk Factor Model وبالتالي فإن الأمر يستلزم تصحيح سوء تقدير المخاطر من خلال حساب مخاطر التركز وتخصيص رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر وذلك في إطار الدعامة الثانية من مقررات بازل 2، والتي بموجبها يتم الاحتفاظ برأس مال كافي لمقابلة كل من المخاطر التي لم يتم تغطيتها بالكامل أو التي لم يتم اتخاذها في الاعتبار كلية في إطار الدعامة الأولى ومن ذلك مخاطر التركز .

4-استمرار التزام البنوك بالضوابط الرقابية الخاصة بتركز التوظيفات لدى العميل والأطراف المرتبطة به وكذا التوظيفات لدى الدول وكذا الالتزام بكافة الحدود الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي في هذا الشأن.

References:

Al-Taie Saja, "The Impact of the Sectoral Credit Concentration Risks on the Profitability and Capital of Commercial Banks", Al-Rafidain Development Journal, No. 114, Volume 35, 2013.

Ali Ghazwan, "The Impact of Focusing the Credit Portfolio on the Performance of Banks - An Applied Study on the Private Traditional Banks Listed on the Damascus Securities Exchange", Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Volume 31, No. 2, 2015.

Mufleh akeel, "Principles of Banking Credit," Volume One - Publications of the Union of Arab Banks - Beirut-2012.

Faiq Afin, "The Impact of Diversification of the Loan Portfolio on the Return and Risks of the Portfolio", Master Thesis, University of Aleppo, Faculty of Economics, Department of Banking and Finance, 2015.

Mohamed Rami, "The Impact of Degree of Diversification of Loan Portfolio on the Level of Banking Security", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume 40, No. 4, 2018.

D. Bulbu; et. Al. " what influences banks' choiceof credit risk management practices? Theory and evidence", journal of financial stability, 40,2019.

E, Hayden, Porath, D, Westernhgen, V.N,"Dose Diversification improve the performance of german banks?", Banking and financial studies, No 5, 2006, P. 9.

O. Roa , "An investigation of credit borrower concentration ", journal of banking & finance, 54, 2015.

Yibing. Chen, et.al. " A new measurement of sectoral concentration of credit portfolios" , Procedia computer science, 17, 2013.

H. Belguith, M. Bellouma," The impact of loan portfolio diversification on Tunisian bank's profitability", international journal of emerging research in management & technology, vol.6, Issue.6, 2017.

Zulfikar Rizka," Estimation Model and selection method of panel data regression", universitas Islam Kalimantan MAB Banjarmasin.

Brigham Eugene, Ehrhardt Michel, "Financial management theory and practice" Donnelley Willard, 11th ed. 2005, P.454.

- -Monetary AUTHORITY Of Singapore ،" Technical Paer on Credit Stress"- testing ،March2003'P2